EOJM

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المؤسسات الصحفية...
تاريخ من الفصل التعسفي

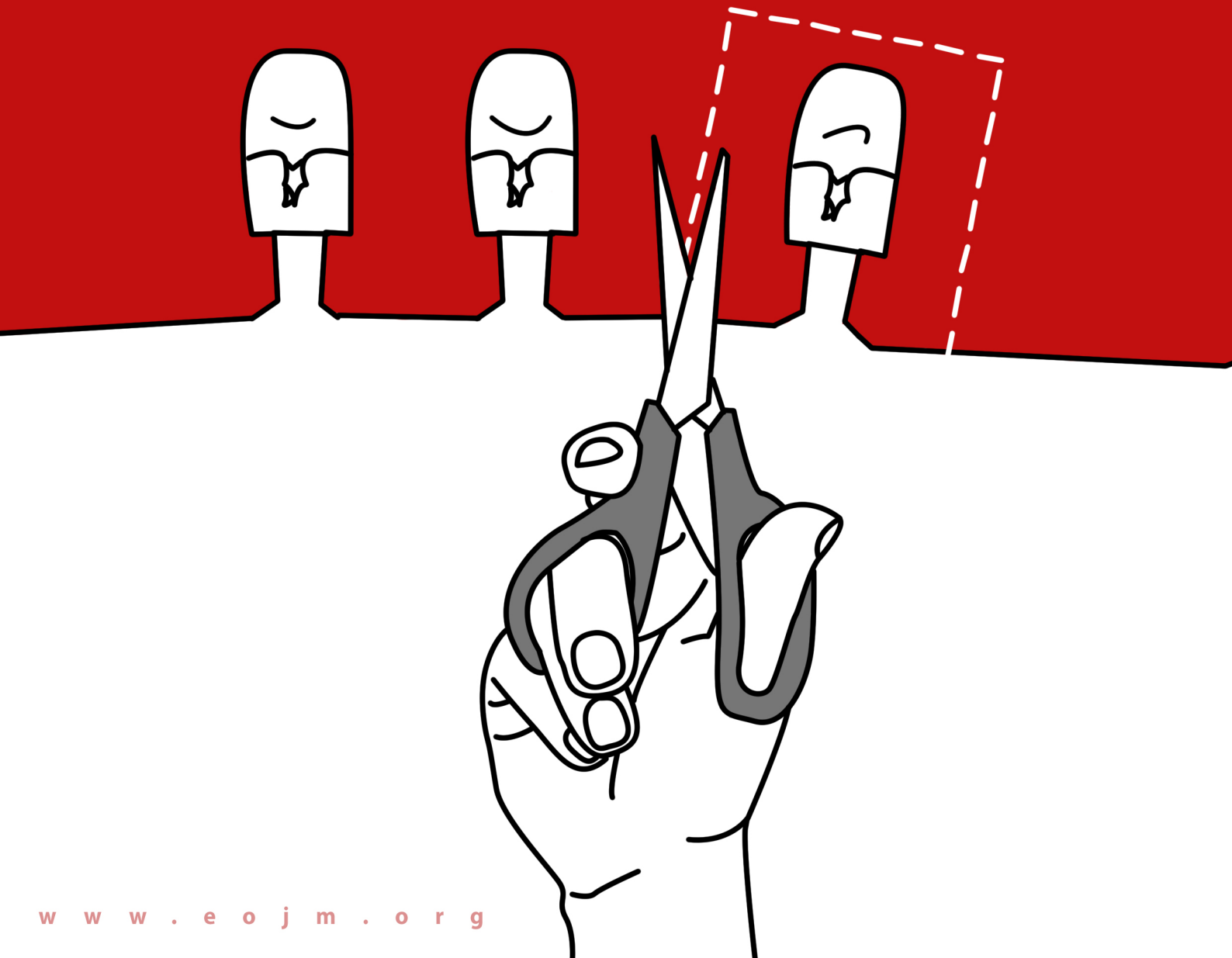

www.eojm.org

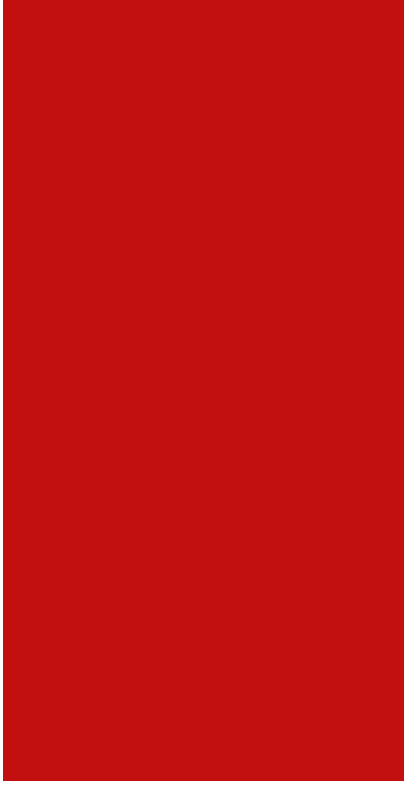

إعداد

محمد صلاح

تحرير

محمد عبد الرحمن

أسماء صباح

إخراج فني

إبراهيم صقر

فادي الصاوي

قائمة المحتويات

• مقدمة
• أولًا: الفصل التعسفي بداية بلا نهاية
• ثانيًا: كشف حساب المؤسسات الصحفية
• ثالثًا: محاولات نقابة الصحفيين لإنهاء الأزمة
• خاتمة

مقدمة

بدأ الصحفيون عام 2020 برحلة من المعاناة كان بطلها فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19"، وكان على الصحفيين أن يستمروا في أداء عملهم وتغطية الأحداث في ظل خطر الإصابة المتزايد بالفيروس الذي أودى بحياة عشرات الصحفيين، وبجانب مواجهة هذا الخطر المحتدم، تعرض الصحفيون لعدد من الانتهاكات التي قامت بها جهات متعددة من ضمنها عدد من المؤسسات الصحفية والإعلامية، التي فصلت صحفيين تعسفيًا عن العمل، وقامت بتأخير رواتب صحفيين آخرين، ومنعها لمدة تتجاوز الستة أشهر.

وخلال "أزمة كورونا" أضحى الفصل التعسفي وحجب الحقوق المادية من الانتهاكات التي يمكن وصفها بـ"القاسية"، وذلك بسبب انعكاسها بالسلب على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين، فقرار فصل الصحفي من مؤسسته أو قطع راتبه سيؤدي إلى فقدان الصحفي مصدر دخله وقلة موارده المالية التي بالكاد تكفي سد الاحتياجات الأساسية، وسيترك الصحفي وحيدًا يواجه مصيرًا مجهولًا قد يؤدي إلى تحميله همومًا كبيرة وديون أكبر متعلقة بقدرته على دفع تكاليف العلاج الباهظة، خصوصًا في حال إصابته بفيروس كورونا المستجد، بالتوازي مع مرور العالم بأزمة اقتصادية حادة، أدت إلى زيادة أعداد العاطلين، وانحسار فرص العمل.

وخلال العشر سنوات الأخيرة؛ أصبحت القرارات التي تستهدف العبث بحقوق الصحفيين الاقتصادية والاجتماعية منتشرة بين جموع الصحفيين، فالفصل التعسفي وخفض رواتب الصحفيين ومنعها، أصبح الملجأ الذي تهتدي إليه المؤسسات الصحفية والإعلامية للتخلص من أعبائها الاقتصادية و أزماتها المالية، وكذلك لتفريغ المؤسسات من قوتها العاملة أثناء تصفيتها أو دمجها أو بيعها، وفي أحيان أخرى لإبعاد الصحفيين الذين يتعدون "الخطوط الحمراء"، فقد تعرض عدد من الصحفيين للفصل التعسفي على خلفية آرائهم الشخصية، إما على مواقع التواصل الاجتماعي أو من خلال كتاباتهم الصحفية، أو على خلفية اتهام بعضهم في قضايا ذات طابع سياسي[1].

وقد نوه عن كل ذلك التقرير السنوي لعام 2020 الصادر عن مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام الذي أعلن عن رصد 11 حالة فصل تعسفي فردية، بالإضافة إلى ثلاث حالات جماعية تم فيها فصل ما يقرب من 141 صحفيًا، كما وثقت المؤسسة عدد 23 حالة تعرض فيها الصحفيون إلى حجب حقوقهم المادية سواء بتخفيض الرواتب أو منعها. كما أوضحت نتائج تقرير عام 2019 عن انتشار حالات الفصل التعسفي بين الصحفيين بشكل واسع، حيث رصد "المرصد" قيام سبع مؤسسات صحفية بفصل عدد من الصحفيين، واستطاع المرصد توثيق عدد 31 حالة فصل تعسفي توثيقًا مباشرًا، عن طريق التواصل مع الصحفيين المفصولين أنفسهم.

وفي هذا الصدد؛ واستشعارًا بأهمية المشكلة وخطورتها، واستكمالًا إلى التقارير المشار إليها، تقوم مؤسسة "المرصد المصري للصحافة والإعلام" بإصدار هذه الورقة البحثية التي تهدف إلى تتبع حالات الفصل التعسفي في مصر منذ بداية انتشارها، وتوضيح المناخ المصاحب لانتشار هذا النوع من الانتهاكات، كما تسلط الورقة الضوء على أبرز المؤسسات التي استخدمت سياسة الفصل التعسفي بشكل واسع تجاه صحفيين عاملين بها. بالإضافة إلى ذلك تقدم الورقة رصدًا وتقييمًا لجهود النقابة في محاولاتها المختلفة لتسوية الأوضاع بين الصحفيين والمؤسسات، ومحاولة التخلص من هذه الأزمة عبر عدد من المسالك.

وفي هذا الصدد؛ واستشعارًا بأهمية المشكلة وخطورتها، واستكمالًا إلى التقارير المشار إليها، تقوم مؤسسة "المرصد المصري للصحافة والإعلام" بإصدار هذه الورقة البحثية التي تهدف إلى تتبع حالات الفصل التعسفي في مصر منذ بداية انتشارها، وتوضيح المناخ المصاحب لانتشار هذا النوع من الانتهاكات، كما تسلط الورقة الضوء على أبرز المؤسسات التي استخدمت سياسة الفصل التعسفي بشكل واسع تجاه صحفيين عاملين بها. بالإضافة إلى ذلك تقدم الورقة رصدًا وتقييمًا لجهود النقابة في محاولاتها المختلفة لتسوية الأوضاع بين الصحفيين والمؤسسات، ومحاولة التخلص من هذه الأزمة عبر عدد من المسالك.

1- ورقة قانونية بعنوان: الفصل التعسفي .. هيمنة للمؤسسات وتشريد للصحفيين، مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، 14 مارس 2019، آخر زيارة بتاريخ 7 فبراير 2020، متاح على الرابط

وفي إطار ذلك تتحدد أهداف هذه الورقة في الإجابة على ثلاث أسئلة رئيسية هي:
- أولًا: متى بدأ الفصل التعسفي؟
- ثانيًا: ما هي المؤسسات الصحفية الأكثر انتهاجًا لسياسة الفصل التعسفي للصحفيين؟
- ثالثًا: ما هو دور نقابة الصحفيين في إنهاء أزمة الفصل التعسفي للصحفيين؟

وقد استخدم الباحث منهجية رصد وتوثيق وتحليل الوقائع بالاعتماد على ما تم رصده وتوثيقه في المؤسسة خلال السنوات المختلفة، بالإضافة إلى ما تم نشره في التقارير الرسمية السنوية لنقابة الصحفيين، وما تم نشره في وسائل الإعلام المختلفة.

أولًا

الفصل التعسفي.. بداية بلا نهاية

لم يتطرق المشرع لتعريف المقصود بالفصل التعسفي بنص صريح، ولكن من المستقر عليه فقهًا وقضاءً أن الفصل التعسفي هو: "مخالفة القانون من قِبل صاحب العمل أو أحد موكليه (المدراء) وإصداره لقرار الفصل بشكل منفرد قبل انتهاء مدة العقد المحدد أو إنهاء العقد غير محدد المدة دون سابق إنذار للعامل مبينًا الأسباب التي أُصدر على أساسها قرار الفصل". ولذا يكون الفصل في هذه الحالة فصلًا تعسفيًا طالما أن قرار الفصل كان يهدف لتحقيق مصلحة غير مشروعة لصاحب العمل أو أنه كان يقصد بإصدار القرار الإضرار بالطرف الآخر أو كان يهدف لتحقيق مصلحة لا تتناسب مع ما سيصيب العامل من ضرر. كذلك يُعرف الفصل التعسفي بأنه" كل تصرف من قِبل صاحب العمل أو أحد موكليه (المدراء) بقصد إنهاء علاقة العمل بدون أي مبرر قانوني"[2].

وتشير البيانات المتاحة إلى أن بدايات الألفية هي اللحظة التي انتبهت فيها الجهات المعنية إلى قضايا الفصل التعسفي للصحفيين، وكانت الجرائد الحزبية أبرز المؤسسات التي تقوم بفصل صحفيين عاملين بها، ففي يناير من العام 2006، شهد حزب الوفد أزمة، كان من تداعياتها قيام د. نعمان جمعة، رئيس حزب الوفد آنذاك، بوقف إصدار صحيفة "الوفد"، مما أدى إلى اعتصام الصحفيين بمقر الجريدة، وهو ذات الفعل الذي قام به حزب الجيل سابقًا في أغسطس 2005؛ حين أصدر رئيس الحزب، قرارًا بإغلاق صحيفة الجيل، وقيامه بفصل ما يزيد على أربعين عضوًا من المقيدين بجدول تحت التمرين بالنقابة.

وعلى الرغم من ظهور حالات الفصل التعسفي بحق الصحفيين في بدايات الألفية، إلا أنه لم تقم أي من المؤسسات المعنية بحصر شامل وكامل لأعداد الصحفيين المفصولين تعسفيًا في تلك الفترة، وقد يرجع السبب إلى أن هذه الحالات كانت حالات فردية، تقوم بها عدد من المؤسسات لأسباب مختلفة، كما كانت هذه الفترة تتسم بالفقر على مستوى الإصدارات الإلكترونية وتداول المعلومات، وهو ما أدى إلى عدم قدرة الجهات المعنية على الوصول إلى الحالات المفصولة تعسفيًا من الصحفيين.

ويعتبر عام 2014 هو العام الذي انتشرت فيه ظاهرة الفصل التعسفي بشكل واسع في شتى المؤسسات الصحفية، حيث قامت عدد من المؤسسات أبرزها العالم اليوم، المصري اليوم، والتحرير بفصل ما يقرب من 50 صحفيًا.

وخلال عام 2016، في تقريرها السنوي الصادر في مارس، أعلنت النقابة عن وصول عدد القضايا المرفوعة من جانب الصحفيين بسبب علاقات العمل، إلى 300 قضية، بسبب تزايد أعداد العاطلين من الصحف الحزبية والمؤسسات الخاصة[3].

وفي عام 2019 قدم المرصد المصري للصحافة والإعلام الدعم لعدد 31 قضية فصل تعسفي في المحاكم. وفي عام 2020 رصدت المؤسسة، عدد 11 حالة فصل تعسفي فردية، بالإضافة إلى ثلاث حالات جماعية تم فيها فصل عدد 80 صحفيًا من قناة الغد، وعدد 40 صحفيًا من جريدة المصري اليوم، وعدد 21 صحفيًا من جريدة الميدان. وبالطبع فإن هذه الأرقام لا تُعد حصرًا شاملًا وكاملًا لأعداد الصحفيين المفصولين، ويجب أن نلاحظ هنا أن ثمة معوقات تعرقل العاملين في هذا الشأن من رصد وتوثيق كل قضايا الفصل التعسفي، فمن ناحية هناك العديد من هذه القضايا لا تصل إلى الجهات القائمة بالرصد، ومن ناحية أخرى هناك خوف من بعض الصحفيين المفصولين من الإدلاء بأي شهادات لتوثيق حالاتهم، وقد ينكر بعضهم تعرضه للفصل التعسفي أملًا في أن يجد تسوية مناسبة مع الجريدة، بالإضافة إلى أن العديد من الصحفيين يخضعون للأمر الواقع ويبحثون عن عمل آخر أو يكون بالفعل لديهم عمل آخر، ولا يقومون بالحديث في قضايا فصلهم من الأساس. ولكن على الرغم من ذلك فإن البيانات الموجودة، بالإضافة إلى الأخبار والأنباء المتداولة في الجرائد وبين جموع الصحفيين، والمتابعات المستمرة للشأن الصحفي والإعلامي، تشير إلى تزايد حالات الفصل التعسفي عامًا بعد الآخر.

2- الفصل التعسفي. هيمنة للمؤسسات وتشريد للصحفيين، ورقة قانونية، مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، 14 مارس 2019، آخر زيارة بتاريخ 19 فبراير 2020، متاح على الرابط
انظر أيضًا: عبد الله فواز حمادة. "سلطة المحكمة في تقدير التعسف عند إنهاء عقد العمل: دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 30، ص 31

3- التقرير العام لمجلس نقابة الصحفيين 2016، متاح على الرابط

ثانيًا

المؤسسات الصحفية وسياسة الفصل التعسفي

يرجع انتشار العديد من حالات الفصل التعسفي - كما أوردنا في صدر التقرير- إلى الأسباب الاقتصادية والضائقة المالية التي تمر بها الصحف، أو إعادة هيكلة ملكية المؤسسات الصحفية، أو على خلفية قضايا تخص حرية الرأي والتعبير، ونضيف هنا، الأسباب المرتبطة بطبيعة نشأة الصحافة الحزبية أو الخاصة، التي وضعت إدارة الجريدة في أيادي أشخاص محددين، فالصحف الحزبية تتبع سياسة الحزب التابع لها الإصدار وتوجهاته، وتخضع لسلطة رئيس الحزب، بينما تخضع الصحف الخاصة لتوجهات وسلطة رأس المال وملاك الصحف، وشتى أنواع الصحف بأشكالها القومية والخاصة والحزبية، تخضع جميعها للنظام الاقتصادي الرأسمالي ومعايير السوق، والربح والخسارة.

وهنا تجدر الإشارة إلى قانون العمل الذي يحكم العلاقة بين المؤسسات والعاملين بها بشكل عام، يراه كثير من المراقبين "قانون سيئ السمعة ينحاز لأصحاب العمل"، ويستغل أرباب العمل، ومن بينهم أصحاب ومديري المؤسسات الصحفية عدداً من مواد القانون للالتفاف وفصل الصحفيين متجاوزين قانون نقابة الصحفيين والقوانين المنظمة للصحافة والإعلام، وبجانب ذلك يُجبر أصحاب الأعمال عددًا من الصحفيين على توقيع استقالاتهم "استمارة 6" عند التعيين وتوقيع عقود العمل، إضافة إلى استغلال أرباب العمل لعوز الصحفيين أو آمالهم في الانضمام لنقابة الصحفيين، ومن ثم يقومون بتشغيلهم دون عقود عمل لفترات طويلة، وهو ما يسهل عملية الاستغناء عنهم لاحقًا.

وفي ظل هذه الظروف المتشابكة، اندلعت شرارة الفصل التعسفي من داخل المؤسسات الحزبية، ولكنها سرعان ما انتقلت إلى المؤسسات الخاصة، وطالت عدد قليل من الصحفيين العاملين بالمؤسسات القومية، وفي السطور التالية سنحاول تسليط الضوء على أبرز المؤسسات الصحفية التي استخدمت سياسة الفصل التعسفي للتخلص من صحفييها.

1- جريدة الجيل

في أغسطس من العام 2005، أنهت إدارة صحيفة "الجيل"، الصادرة عن حزب "الجيل"، والتي كان رئيس مجلس إدارتها آنذاك: الأستاذ ناجي الشهابي، علاقات عمل عدد من الصحفيين من جانب واحد دون إخطارهم، ويُقدر عدد المفصولين تعسفيًا بنحو 40 شخصًا جميعهم مقيدون بجداول نقابة الصحفيين[4].

وعلى إثر ذلك تقدم الصحفيون بشكوى إلى النقابة، وقرر مجلس النقابة آنذاك اتخاذ كافة الإجراءات القانونية والنقابية لضمان حقوق الصحفيين، وكلفت لجنة التسويات بمتابعة هذا الملف. ويذكر أن إدارة الجريدة، قامت بإجبار الصحفيين على توقيع استقالاتهم من العمل كشرط للتعيين؛ على أن توضع الاستقالة داخل ملف كل صحفي، يستخدمها صاحب العمل وقتما يحتاج إلى ذلك. ثم قامت الجريدة بفصلهم تعسفيًا دون العرض على نقابة الصحفيين، أو إبلاغ الصحفيين بذلك، مع استمرارها في تلقي الأعمال الصحفية من الصحفيين[5].

2- جريدة الوفد

في بدايات عام 2006، وتحديدًا في شهر يناير، وفي خضم أزمة كبرى مر بها حزب الوفد، حين انقسم أعضاء الحزب إلى فريقين، الأول برئاسة الدكتور نعمان جمعة، والثانى برئاسة محمود أباظة، على خلفية النزاع على رئاسة الحزب.[6] أصدر الدكتور نعمان جمعة، رئيس حزب الوفد آنذاك، قرارًا بإغلاق جريدة الوفد الصادرة عن الحزب، ووقف إصدارها، وتسريح عدد من الصحفيين، وهو الأمر الذي أدى بالصحفيين إلى الاعتصام بمقر الجريدة اعتراضًا على القرار.

4- أسماء بعض الصحفيين المفصولين تعسفيًا: سامح فرج -تامر دياب -وليد الغمري -عبد الحميد غانم -سلوى سلمان -حلمي سيد أحمد -محمد عصمت -نوال على-إلهام عبد العال -محمد صلاح-محمد ربيع-ممدوح المسلمى-سمير طنطاوي-عبد العزيز صبره-رجاء عبد المجيد - حسام حسن -عادل عبد المنعم -جمال جوهر -دندراوى الهواري -معوض جودة -خالد كامل -مختار معتمد -محمد فرج محمد -عبير عبد الستار -أحمد فكري

5- تقرير مجلس نقابة الصحفيين: مارس 2006، متاح على الرابط

6- معتز الخصوصي، 10 أزمات داخل بيت الأمة في مئوية ثورة 19 وتأسيس حزب الوفد.. بداية الانشقاق بين سعد زغلول وعدلى يكن.. مصطفى النحاس يختلف مع صديق الكفاح الوطني بسبب زوجته.. والمستشار يصطدم بالبدوي، صدى البلد، الأربعاء 6 مارس 2019، آخر زيارة بتاريخ 23 فبراير 2020، متاح على الرابط
انظر أيضًا: أزمة الوفد ومستقبل الحياة الحزبية المصرية من خلال الرابط

ومن جانبها، قامت نقابة الصحفيين بدعم الاعتصام منذ البداية، وعقدت اجتماعًا طارئًا بمقر الجريدة، في 28 من يناير 2006، برئاسة نقيب الصحفيين آنذاك، الأستاذ جلال عارف، والتقى مجلس النقابة بالصحفيين المعتصمين، ودارت النقاشات حول مطالب الاعتصام، والمسئولين عن هذه الأزمة.

وفي ختام اللقاء قرر مجلس نقابة الصحفيين دعم مطالب الصحفيين، وقرر الآتي:[7]

- إصدار قرار سريع وفوري من المجلس الأعلى للصحافة بالإفراج ودون إبطاء عن حق صحيفة الوفد في الصدور دون النظر إلى الصراع القائم على قيادة الحزب الناطقة باسمه.
- دعوة كافة الجهات المعنية بالدولة لاتخاذ كافة الإجراءات القانونية لضمان الحقوق المادية للصحفيين والإداريين العاملين بالصحيفة، وعدم المساس بأجورهم ورواتبهم وانتظامها في المواعيد المقررة قانونًا.
- يناشد المجلس الأطراف المتنازعة في حزب الوفد بالكف عن استخدام الصحفيين والعاملين فيها كورقة في الصراع الذي نتمنى أن ينتهي بسرعة وبعد الاحتكام إلى الوسائل الديمقراطية المتعارف عليها.
- وضع حد لظاهرة الفصل التعسفي والتنكيل بالزملاء عبر قرارات إدارية ظالمة وغير قانونية.

وعاودت جريدة الوفد الكرة مرة آخرى، حين قامت في ١٨ مارس 2019، بفصل أربعة صحفيين تعسفيًا، بقرار من رئيس التحرير، وهم: "أحمد عاشور، وإسلام فارس" محرري صور، و"شريف رجائي" محرر بقسم الوكالات و"محمد أسامة" محرر بقسم الحوادث[8].

3- جريدة الأهالي

في عام 2007؛ قام السيد رفعت السعيد، رئيس مجلس إدارة "الأهالي" الصادرة عن حزب التجمع اليساري، بإيقاف الصحفي بالجريدة محمد منير عن العمل بالرغم من تدخل نقابة الصحفيين بالتوفيق، والوصول إلى صيغة تسوية تم رفضها من "السعيد".[9] وقد حصل الصحفي على حكم بوقف قرار فصله خلال عام 2008.[10]

4- المصري اليوم

لدى جريدة المصري اليوم ومجالس إداراتها المتعاقبة تاريخ طويل من انتهاك حقوق الصحفيين العاملين بها، وبدأ سجل الفصل التعسفي للمؤسسة في الأول من يونيو من عام 2006، حين قامت إدارة الجريدة بإيقاف الصحفي ماجد على عضو نقابة الصحفيين، ورئيس القسم الاقتصادي بالجريدة عن العمل، دون إبداء أسباب واضحة[11]. واستمرت في استخدام سياسة الفصل التعسفي التي نتج عنها فصل الصحفي بالمصري اليوم ياسر خليل في عام 2012،[12] ولكن بلغت الانتهاكات أوجها في نهاية عام 2014 ومطلع عام 2015، حين قامت إدارة "المصري اليوم" بتسريح عدد من الصحفيين العاملين في الجريدة بدعوى عملهم لجهات أخرى غير "المصري اليوم"، وذلك بسبب الأزمة المالية التي تمر بها الجريدة.[13] تبعها تورط إدارة الجريدة في فصل سبعة صحفيين ونقل ثلاثة آخرين، ضمن قرار بوقف 39 موظفًا عن العمل في شهر أكتوبر 2015[14].

7- تقرير مجلس نقابة الصحفيين: مارس 2006، متاح على الرابط
8- تأجيل دعوى فصل صحفيين تعسفيًا من جريدة الوفد، المرصد المصري للصحافة والإعلام، 13 يونيو 2019، آخر زيارة بتاريخ 26 فبراير 2020، متاح على الرابط
9- تقرير مجلس نقابة الصحفيين: مارس 2007، متاح على الرابط
10- تقرير مجلس نقابة الصحفيين: مارس 2008، متاح على الرابط
11- تقرير مجلس نقابة الصحفيين: مارس 2007، متاح على الرابط
12- تقرير مجلس نقابة الصحفيين: مارس 2012، متاح على الرابط
13- مؤسسة حرية الفكر والتعبير، التقرير السنوي عام 2015، آخر زيارة بتاريخ 26 فبراير 2020، متاح على الرابط
14- محمد السيد، صحفيو "المصري اليوم" يعتصمون بمقر الجريدة بعد إيقاف 39 من زملائهم، اليوم السابع، 21 أكتوبر 2015، آخر زيارة بتاريخ 26 فبراير 2020، متاح على الرابط

و تدخلت نقابة الصحفيين لحل الأزمة عن طريق المفاوضات تارة وعن طريق عقاب الجريدة تارة أخرى، وقد عمق الأزمة قيام إدارة "المصري اليوم" بفصل 26 صحفياً تعسفياً في أكتوبر 2016، بسبب التذرع بـ الضائقة المالية التي تمر بها المؤسسة، تبعها قراراً بالاستغناء عن 8 صحفيين آخرين[15].

وفي سبتمبر من العام 2018، استطاع "المرصد" توثيق فصل الصحفية بالمصري اليوم "هدير فرغلي" تعسفيًا من الجريدة بدون سابق إنذار.[16] ومع نهاية شهر نوفمبر 2020، أخطرت إدارة الجريدة نحو 40 موظفًا من الصحفيين والفنيين والإداريين، بالتوجه لإدارة الموارد البشرية لتسوية أوضاعهم بالمؤسسة، وتقديم استقالاتهم، مع حصولهم على مستحقاتهم البالغة شهرين عن كل سنة على 10 أشهر في هيئة شيكات قابلة للصرف.

وقد احتج عدد من الصحفيين على هذا القرار، وقدموا عددًا من الشكاوى إلى نقابة الصحفيين، التي تدخلت لتسوية الأزمة، وتم الاتفاق على تسوية مالية للصحفيين المُعينين بواقع شهرين عن كل سنة، بالإضافة إلي شهرين إخطار، على أن يتم صرف المبلغ المستحق بشيكات آجلة تُصرف تدريجيًا خلال ستة أشهر، وصرف ربع مبلغ التسوية المستحق مقدمًا للصحفيين الذين تقل مستحقاتهم عن 70 ألف جنيه والباقي يصرف بشيكات آجلة خلال ستة أشهر، أما عن غير المعينين بالجريدة، فينص الاتفاق على صرف شهر عن كل سنة و شهرين إخطار، مع صرف رواتب شهري نوفمبر وديسمبر، مع ضمان الحفاظ على حقوق الصحفيين كاملة سواء كانت مالية أو نقابية، وتمتعهم بخدمات التأمين الصحي والاجتماعي، لحين صرف جميع مستحقاتهم.

5- جريدة التحرير

في الخامس من مارس 2014، أصدرت إدارة "التحرير" قرارًا إداريًا بفصل المراسلة الصحفية شيماء عبد اللطيف،[17] تبعها قرارًا في أغسطس من العام 2015، بإيقاف النسخة الورقية والاكتفاء بالموقع الإلكتروني، وهو ما تسبب في أزمة بين الصحفيين وإدارة الجريدة، ووجهت نقابة الصحفيين إنذارًا لمالكها من "المماطلة أو التحايل في رد حقوق عاملين بها"، وقد تسبب هذا القرار في الاستغناء عن ما يقرب من 22 صحفيًا عاملًا بالجريدة[18] .

وفي الحادي عشر من سبتمبر من العام 2019، فوجئ الصحفيون بقرار من إدارة الجريدة بتخفيض رواتب جميع العاملين إلى الحد التأميني 900 جنيه، والعمل بالحد الأقصى لساعات العمل وهو ثماني ساعات يوميًا لمدة ستة أيام في الأسبوع. وهو ما قام برفضه عدد من الصحفيين وأعلنوا عن اعتصامهم في مقر الجريدة حتى إلغاء هذا القرار.

وتخلل هذا الاعتصام، صدور عدد من قرارات الفصل التعسفي من جانب الإدارة، بحق صحفيين عاملين بالجريدة، ففي يوم الإثنين الموافق 30 سبتمبر 2019، قامت إدارة جريدة التحرير برئاسة المهندس أكمل قرطام بفصل عاملين بالأرشيف، وفي نفس اليوم، كشفت الصحفية بقسم المحافظات بذات الجريدة، أسماء أبو السعود، عبر صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، أنها وزملاء آخرين بالقسم تم فصلهم، دون أي سبب، على حد وصفها[19].

وقد أصدرت مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام تقريرًا عن هذه الأزمة تحت عنوان "أزمة التحرير: تفاصيل 100 يوم من الاعتصام" للاطلاع على التقرير (اضغط هنا).

15- هناء البلك، نقابة الصحفيين تتفاوض مع "المصري اليوم" لعودة المفصولين، 17 أكتوبر 2016، آخر زيارة بتاريخ 26 فبراير 2020، متاح على الرابط
16- المصري اليوم تفصل الصحفية "هدير فرغلي" تعسفيًا، المرصد المصري للصحافة والإعلام، 8 سبتمبر 2018، آخر زيارة بتاريخ 26 فبراير 2020، متاح على الرابط
17- التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة حرية الفكر والتعبير عن عام 2014، متاح على الرابط
18- مصطفى محيي، صحفيون بـ"المصري اليوم" يعتصمون احتجاجًا على "النقل التعسفي" ..والصحيفة تحرر محضرًا ضدهم، مدى مصر، 27 نوفمبر 2016، آخر زيارة بتاريخ 16 ديسمبر 2019، متاح على الرابط
انظر أيضًا
19- تم توثيق الحالات لدى وحدة الرصد والتوثيق بالمؤسسة

6- مؤسسة العالم اليوم[20]

لدى مؤسسة "العالم اليوم" تاريخ طويل من الفصل التعسفي، والتحايل على القانون، حيث ترجع بداية أزمات الفصل التعسفي المتكررة إلى عام 2011، حين تكاثرت الأحاديث حول ملكية الإصدار ما بين مؤسسة "جود نيوز" الأجنبية ومؤسسة شركة "الأخبار السعيدة" المصرية.

وفي أغسطس من العام 2018، قامت إدارة جريدة "العالم اليوم" بفصل نحو 45 صحفيًا تعسفيًا، دون علم الصحفيين أو إبلاغهم، حتى علم الصحفيون بذلك الفصل بعد شهرين في أكتوبر 2018، وعندما توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية بعد إبلاغ مالكي الصحيفة لهم برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للجريدة، إلا أنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي منذ 31 أغسطس 2014، ويُعد هذا الإجراء غير قانوني، إذ لابد من موافقة "نقابة الصحفيين والعاملين" على قرار التصفية ومن ثم الإغلاق فيما بعد.

وعلى إثر اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الفصل التعسفي، انتقل عدد من مفتشي التأمينات الاجتماعية إلى الجريدة، وذلك عقب شكوى عدد من الصحفيين -المذكورة سابقًا- بضرورة إثبات واقعة استمرار العمل بالجريدة، على خلاف الثابت بمكتب التأمينات التابع لمقر الشركة وطلبهم بتفتيش الجريدة، وبعد انصراف مفتشي التأمينات قامت إدارة الصحيفة بتدوين أسماء بعض الصحفيين وطردهم من مقر الصحيفة والتعدي على أحد الصحفيين بالضرب، وتم تحرير محضر بالواقعة قُيد برقم 8723 لسنة 2018 إداري العجوزة، لإثبات واقعة الفصل التعسفي، والتعدي بالضرب والسب إلا أن الصحفيين فوجئوا بتحرير محضر بتعدي الصحفيين على أحد المُكلفين بإدارة الجريدة.

وفي 23 أكتوبر 2018 فُوجئ صحفيو الجريدة باستدعائهم للمثول أمام نيابة العجوزة للتحقيق معهم وفُوجئوا باتهامهم بـ إتلاف منقولات خاصة بالجريدة في المحضر رقم 24215 لسنة 2018 جنح العجوزة بالإضافة إلى سماع أقوال صحفي الجريدة في الواقعة المثبتة في المحضر رقم 8732 لسنة 2018 إداري العجوزة، وقد قام محامو "مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام" بحضور التحقيقات مع الصحفيين وقررت النيابة إخلاء سبيلهم بضمان محل الإقامة. وبالإضافة إلى ذلك، قام محامو "المؤسسة" بتقديم شكوى بمكتب العمل للصحفيين بالجريدة بشأن واقعة الفصل التعسفي، وقام مكتب العمل بالتحقيق في الشكاوى المقدمة وقرر إحالتها إلى المحاكم المختصة.

7- الدستور

شهد عام 2015 إحالة رئيس تحرير جريدة "الدستور" إلى التحقيق من قبل نقابة الصحفيين على خلفية فصل عدد من الصحفيين بدون سند قانوني، كما قرر المجلس مخاطبة المجلس الأعلى للصحافة لمعرفة الوضع القانوني للجريدة، في ضوء تزايد شكاوى الصحفيين من الانتهاكات التي يتعرضون لها من إدارتها[21].

وفي عام 2018، أحالت نقابة الصحفيين إلى لجنة التحقيق شكوى مقدمة من الصحفي إبراهيم الجمل، ضد إدارة الجريدة لفصله ومنعه من دخول مقر عمله[22].

وفي مايو من عام 2019، تواصل المرصد مع أحد الصحفيات بجريدة الدستور، والتي أكدت تلقيها بالإضافة إلى 65 صحفيًا آخرين، خبر فصلهم تعسفيًا من الجريدة عبر الهاتف، قبل تناول الإفطار في آخر أيام شهر رمضان المبارك، وقبل حلول عيد الفطر، بشكل وصفته بأنه نوع من أنواع المماطلة، فضلًا عن أنها ترى أنه تم اختيار هذا التوقيت حتى لا يتمكن الصحفيون من اتخاذ أي إجراء قانوني.

20- النشرة القانونية السنوية الصادرة عن المرصد المصري للصحافة والإعلام عن عام 2018، متاح على الرابط

21- تقرير مجلس نقابة الصحفيين: مارس 2015، متاح على الرابط

22- تقرير مجلس نقابة الصحفيين: مارس 2018، متاح على الرابط

وأوضحت "الصحفية" في حديثها لمؤسسة "المرصد المصري للصحافة والإعلام" أنه خلال اجتماع ضم جميع المحررين، أكد مسئولو الإدارة أنه تم فصل الصحفيين من الجريدة بسبب أدائهم السيء وأنهم لا يعملون، إلا أنها تستنكر ذلك التصرف بشدة، موضحة أنه إن كانت هذه الأسباب والإدعاءات صحيحة فالأولى أن لا يتم فصلهم بشكل تعسفي وإنما إخطارهم بالأخطاء أو إخضاعهم للتحقيق وأن لا يتم فصلهم عبر الهاتف[23].

8- اليوم السابع

بسبب الأزمة الاقتصادية للمؤسسة تارة، وبسبب النشاط السياسي تارة أخرى، قامت إدارة صحيفة "اليوم السابع" بفصل نحو 130 صحفيًا تعسفيًا بسبب الأزمة المالية التي تمر بها الجريدة إبان عام 2015[24]، ثم عادت مرة أخرى واتخذت قرارًا بتسريح نحو أربعة صحفيين، ومنحهم إجازة إجبارية لمدة عام دون راتب، بدعوى دفاعهم عن مصرية جزيرتي "تيران وصنافير" وانتقادهم إدارة الرئيس عبد الفتاح السيسي للبلاد على "فيسبوك"، ومن ثم توجه المفصولون إلى نقابة الصحفيين، وتقدموا بشكوتين رسميتين: إحداهما لنقيب الصحفيين والأخرى لسكرتير عام النقابة[25]. ومن جانبها قامت النقابة بإحالة "خالد صلاح" رئيس تحرير الجريدة إلى التحقيق بشأن فصل ثلاثة صحفيين من العمل تعسفيًا[26].

وبتاريخ 26 يونيو 2017 قامت إدارة جريدة اليوم السابع بفصل عدد من الصحفيين المُعينين بالجريدة، وذلك على خلفية ممارسة حقهم في التعبير عن آرائهم الشخصية عبر صفحاتهم الخاصة بموقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، وكذلك لكونهم من ضمن المُوقعين على بيان ضم 1600 صحفي آخر لإدانة ورفض موقف الحكومة المصرية من توقيع اتفاقية إعادة ترسيم الحدود البحرية مع المملكة العربية السعودية، وطلبت إدارة الجريدة من الصحفيين التقدم بإجازة، فما كان من بعض الصحفيين إلا التوقيع على طلب الإجازة، والبعض الآخر رفض وقام بتحرير شكوى ضد الصحيفة لدى نقابة الصحفيين، وانتهت أزمة الصحفيين الذين كانوا قد وقعوا على طلب الإجازة، بقيام الإدارة بإعادتهم للعمل مرة أخرى، استثنت من القرار الصحفيين الذين تقدموا بشكوى لنقابة الصحفيين ضد الجريدة[27].

وفي تقريرها الصادر عام 2018، تلقت لجنة الشكاوى شكوى من الصحفيين العاملين باليوم السابع (عبدالرحمن مقلد، ماهر عبدالواحد، مدحت صفوت)، وقد اتهمت الشكوى رئيس تحرير الجريدة بفصلهم تعسفيًا، ومن ثم أحالت النقابة رئيس التحرير إلى التحقيق، بعد فشل مفاوضات تسوية الأزمة[28].

23- صحفية بجريدة الدستور: تلقيت خبر فصلي قبل الإفطار في رمضان، 11 يونيو 2019، المرصد المصري للصحافة والإعلام، آخر زيارة بتاريخ 26 فبراير 2020، متاح على الرابط

24- مصطفى محيي، صحفيون ب"المصري اليوم" يعتصمون احتجاجًا على "النقل التعسفي" ..والصحيفة تحرر محضرًا ضدهم، مدى مصر، 27 نوفمبر 2016، آخر زيارة بتاريخ 26 فبراير 2020، متاح على الرابط

25- صحفيو "اليوم السابع" المفصولون: "خالد صلاح" أبلغنا أن السيسي مالك الصحيفة، شبكة رصد الاخبارية، 3 أغسطس 2019، آخر زيارة بتاريخ 12 ديسمبر 2019، متاح على الرابط
انظر أيضًا: بيان صحفي، بسبب التعبير عن رأيهم.. الفصل التعسفي بحق عدد من صحفي الجرائد والمواقع الصحفية المملوكة لشركة إعلام المصريين"، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 10 أغسطس 2017، آخر زيارة بتاريخ 26 فبراير 2020، متاح على الرابط

26- إحالة خالد صلاح رئيس تحرير اليوم السابع للتحقيق، المواطن، 13 سبتمبر 2017، آخر زيارة بتاريخ 26 فبراير 2020، متاح على الرابط

27- ورقة قانونية بعنوان: الفصل التعسفي..هيمنة للمؤسسات وتشريد للصحفيين، المرصد المصري للصحافة والإعلام، 14 مارس 2019، آخر زيارة بتاريخ 26 فبراير 2020، متاح على الرابط

28- تقرير مجلس نقابة الصحفيين: مارس 2018، متاح على الرابط

9- الشروق

شهد عام 2015 صدور قرار لمجلس إدارة جريدة الشروق بفصل 18 صحفيًا تعسفيًا بدعوى مرور المؤسسة بأزمة مالية تستوجب تخفيض عدد العمالة، وشمل القرار 14 صحفيًا يعملون بالموقع الإلكتروني للجريدة، و أربعة آخرين بالنسخة الورقية، إضافة إلى عدد 13 صحفيًا آخرين غير مُعينين تتراوح مدد عملهم بين عام وأربعة أعوام[29].

10- جريدة الوطن

في 30 أبريل من العام 2017، تقدم أحد عشر صحفيًا، من بينهم سبعة صحفيين نقابيين، يعملون بجريدة الوطن بمذكرة جماعية إلى مجلس نقابة الصحفيين، برئاسة عبد المحسن سلامة، يطالبون فيها بضمان حقوقهم وتشكيل لجنة للتحقيق والمتابعة في قضيتهم بعد فصلهم من الجريدة بشكل مفاجئ[30].

11- دوت مصر

في عام 2016 قام رجل الأعمال أحمد أبو هشيمة بشراء الموقع الإخباري "دوت مصر"، وكانت أول قراراته هي فصل الصحفيين لتقليص المصاريف، ويعتبر فصلًا تعسفيًا للصحفيين بالمخالفة لقانون العمل رقم 12 لسنة 2003، ولذا قام الصحفيون بالاعتصام داخل مقر الموقع وتحرير محاضر بإثبات واقعة الفصل واتخاذ كافة الإجراءات القانونية لإثبات حقهم، كما تدخلت نقابة الصحفيين للتفاوض مع إدارة دوت مصر لحصول الصحفيين على حقوقهم، وأعلنت نقابة الصحفيين تضامنها الكامل مع صحفيي "دوت مصر" عقب قرار إدارة الموقع الإلكتروني فصل 10 من الصحفيين العاملين بالموقع تعسفيًا، دون منحهم مستحقاتهم المالية[31].

12- البوابة نيوز

شهد عام 2016، فصل 120 عاملًا بمؤسسة "البوابة نيوز" الإعلامية دون إبداء أي أسباب واضحة من جانب مجلس إدارة المؤسسة، وطالت حالات الفصل التعسفي 60 محررًا بينهم 10 من القسم السياسي، و11 من القسم الإخباري، بالإضافة إلى 7 من القسم الفني.[32].

13- الميدان

فُوجئت إحدى صحفيات جريدة الميدان بفصلها تعسفيًا برفقة 20 شخصًا عاملًا بالمؤسسة، وذلك أثناء استخراجها برنت تأميني من التأمينات الاجتماعية، وذلك في شهر أكتوبر من العام 2020. وعلى إثر ذلك تقدم عدد من الصحفيين بثلاث شكاوى لنقابة الصحفيين، واحدة موجهة للنقيب "ضياء رشوان"، وأخرى لرئيس لجنة القيد ووكيل النقابة "خالد ميري" والثالثة لسكرتير النقابة "محمد شبانة" كما قدم الصحفيون مذكرة تضامنية مُوقع عليها من عدد من الصحفيين النقابيين تُطالب النقابة بحل الأزمة. ثم فُوجئ الصحفيون المفصولون بعودتهم للعمل مرة أخرى عن طريق هيئة التأمينات الاجتماعية في شهر فبراير من عام 2021.

29- مؤسسة حرية الفكر والتعبير، التقرير السنوي عام 2015، آخر زيارة بتاريخ 26 فبراير 2020، متاح على الرابط

30- حالة الفصل التعسفي موثقة لدى المرصد المصري للصحافة والإعلام

31- ورقة قانونية بعنوان: الفصل التعسفي..هيمنة للمؤسسات وتشريد للصحفيين، المرصد المصري للصحافة والإعلام، 14 مارس 2019، آخر زيارة بتاريخ 26 فبراير 2020، متاح على الرابط

32- هناء البلك، "البوابة نيوز" تفصل 120 صحفيًا وإداريًا دون إبداء أسباب، مصر العربية، 27 يوليو 2016، آخر زيارة بتاريخ 26 فبراير 2020، متاح على الرابط

14- قناة الغد

مع نهاية شهر فبراير 2020، اتخذت إدارة قناة الغد، قرارًا بإلزام عدد من العاملين فيها بالعمل من المنزل، وذلك على خلفية انتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19"، وبعد أسبوعين من العمل بالمنزل فُوجئ مجموعة من العاملين بالمؤسسة، يبلغ عددهم ما يقارب 80 شخصًا من بينهم مجموعة من الصحفيين، ببريد إلكتروني رسمي من مدير الموارد البشرية بالمؤسسة، يخبرهم فيه بأن الإدارة اتخذت قرارًا بالاستغناء عنهم، نظرًا لمرورها بأزمة مالية، وأنها لن تستطيع الوفاء بالتزاماتها تجاههم.

بعد تواصل عدد من الصحفيين مع النقابة، وتوسطها لحل الأزمة، اضطرت القناة إلى دفع تسوية المستحقات المالية للصحفيين المفصولين في نهاية شهر مارس 2020، وقامت إدارة القناة بإعادة عدد من المفصولين إلى العمل مرة أخرى في نهاية شهر يونيو 2020، بعد تحسن أحوالها المالية.

15- حالات أخرى

لا تقتصر حوادث الفصل التعسفي على المؤسسات التي سبق ذكرها، وإن كانت أبرزها، بسبب استخدامها سياسة الفصل التعسفي بشكل جماعي دون أي اعتبار للقوانين المنظمة لعلاقات العمل أو حقوق الصحفيين، فمن المؤسسات التي تورطت أيضًا في حوادث الفصل التعسفي للصحفيين؛ جريدة "عاجل الاسبوعية" التي قامت بتسريح عدد 15 صحفيًا خلال عام 2015[33]، وإدارة جريدة "الشارع" التي تقدم 10 صحفيين عاملين فيها، بشكاوى إلى نقابة الصحفيين يتهمون فيها إدارة الجريدة بفصلهم تعسفيًا، وجريدتي "الفتح والكرامة" التي فصلت كل منهما ثلاث صحفيين تعسفيًا خلال عام 2017[34].

كما تورطت عددًا من المؤسسات الصحفية الأخرى في حوادث فصل تعسفي فردية في فترات زمنية مختلفة مثل (الأسبوع، الصباح، المصريون، السوق العربية، الإذاعة والتلفزيون، الميدان، عالم المال، نهضة مصر، أكتوبر، روز اليوسف، الخميس، أموال الغد، الأنباء الدولية، اليوم، الفجر، الموجز، العقارية، دار التحرير). وامتدت حالات الفصل التعسفي للصحفيين من المؤسسات الحزبية والمؤسسات الخاصة حتى طالت الصحف القومية، التي كان أبرزها "الأهرام" التي قامت خلال عام 2015، بفصل نحو 200 صحفي تعسفيًا[35].

33- تقرير مجلس نقابة الصحفيين: مارس 2018، متاح على الرابط

34- مصطفى محيي، صحفيون ب"المصري اليوم" يعتصمون احتجاجًا على "النقل التعسفي" ..والصحيفة تحرر محضرًا ضدهم، مدى مصر، 27 نوفمبر 2016، آخر زيارة بتاريخ 26 فبراير 2020،، متاح على الرابط

35- مصطفى محيي، صحفيون ب"المصري اليوم" يعتصمون احتجاجًا على "النقل التعسفي" ..والصحيفة تحرر محضرًا ضدهم، مدى مصر، 27 نوفمبر 2016، آخر زيارة بتاريخ 26 فبراير 2020،، متاح على الرابط

ثالثًا

محاولات نقابة الصحفيين لإنهاء الأزمة

تُعتبر نقابة الصحفيين الحصن المنيع الذي يدافع عن حقوق الصحفيين، وهي الكيان الرسمي الوحيد المسئول عن تمثيل الصحفيين والدفاع عن حقوقهم، وضمان حرية الصحفيين في أداء رسالتهم وكفالة حقوقهم، ويقع على عاتقها إنهاء أزمات الفصل التعسفي، والوصول إلى التسويات بين المؤسسة والصحفي كون هذه القرارات تتعلق بمصالح الصحفيين وحقوقهم ومهنتهم.

وبناءً عليه؛ ومنذ بداية انتشار أزمة الفصل التعسفي استخدمت النقابة عدد من الإجراءات والسياسات لاحتواء الأزمة والتي تمثلت بصورة أساسية في:

1- سياسة التفاوض وتسوية الخلافات: عبر إجراء اللقاءات وعقد المفاوضات بين المؤسسة والصحفي، وممارسة عدد من الضغوط القانونية، ونجحت تلك الجهود في حل أزمات عدد من الصحفيين المتعطلين في جرائد مثل (الصباح، التحرير، الفتح، العالم اليوم، المصريون، السوق العربية، الإذاعة والتليفزيون، الميدان، عالم المال، نهضة مصر، أكتوبر، روز اليوسف، الأهرام، والشارع).[36]

2- إصدار القرارات الإدارية التي تكفل حقوق الصحفيين: حيث أصدرت النقابة في عام 2015، قرارًا بعدم الاعتداد بأي استقالة من العمل، أو أي استقالة تأمينية، دون حضور وتوقيع ثلاثة أطراف (الصحفي، ممثل إدارة الجريدة، ممثل مجلس النقابة)، كما خاطبت النقابة وزارة التضامن الاجتماعي لمنع الاعتراف بـ "استمارة 6" دون العودة للنقابة.[37] وقد جاء هذا القرار في محاولة للتغلب على قيام المؤسسات الصحفية، بفصل الصحفيين تأمينيًا دون علمهم، عن طريق تقديم استقالات للصحفيين مُوقع عليها منذ تعيينهم.

كما قامت نقابة الصحفيين، بالتعاون مع المجلس الأعلى للصحافة، بإصدار قرارًا باشتراط قيام الصحف الجديدة التي تحصل على ترخيص "المجلس"، بتعيين 50% على الأقل من هيكلها التحريري الأساسي من الصحفيين المتعطلين عن العمل، ونجح هذا القرار في تعيين نحو 37 صحفيًا متعطلين عن العمل خلال عام 2015.[38]وخلال عام 2016 وافق رئيس الوزراء على طلب نقابة الصحفيين بتوزيع عدد 160 صحفيًا من المتعطلين عن العمل، على بعض البوابات والمواقع التابعة للوزارات والمؤسسات الإعلامية.[39].

3- توفير الإعانة المالية: عن طريق توفير المنح الشهرية "بدل بطالة" لعدد من المتضررين والموقوفين عن العمل، وخلال أعوام 2014 و2015، استطاعت نقابة الصحفيين الحصول على تمويل من المجلس الأعلى للصحافة ووزارة المالية، ونجحت في منح بدل البطالة إلى ما يقارب من 130 صحفيًا بشكل شهري إلى ما يُقارب عام منذ تعطلهم عن العمل، مما يجعل فترة تقاضي "بدل البطالة" عامًا كاملًا[40].

4- توفير الدعم القانوني تطبيقًا لنص المادة رقم 53 من قانون نقابة الصحفيين، "الذى ينص على "تقوم النقابة بتقديم الدعم القانوني ورفع الدعاوى للصحفيين عبر محامي نقابة الصحفيين"، وشاركت النقابة في الحضور والتضامن مع عدد من المفصولين تعسفيًا منذ بداية الأزمة، وشاركت في الدفاع عن صحفيين من جرائد (المصري اليوم، الأسبوع، الوفد، المصري اليوم، الأخبار)[41].

36- عن طريق جمع المعلومات وتحليلها من التقارير السنوية المختلفة للنقابة عبر السنوات - مصادر ومراجع سابقه
37- التقرير العام لمجلس نقابة الصحفيين 2015، متاح على الرابط
انظر أيضًا: تقرير عام 2016، متاح على الرابط
38- المصدر السابق ذاته
39- التقرير العام لنقابة الصحفيين 2017، متاح على الرابط
40- االتقرير العام لمجلس نقابة الصحفيين 2015، متاح على الرابط
انظر أيضًا: تقرير عام 2016، متاح على الرابط
41- المصدر السابق ذاته
انظر أيضًا

5- تطبيق العقوبات: وقد شملت العقوبات كلًا من:

أ. المؤسسات الصحفية: عن طريق عقوبة "إيقاف القيد" من المؤسسات التي تورطت في حوادث الفصل التعسفي، وقد استخدم مجلس النقابة هذه العقوبة لأول مرة عام 2015، كرد فعل على تجاوز المؤسسات الصحفية في حق الصحفيين العاملين بها وفصلهم تعسفيًا، وطالت هذه العقوبة عدد من المؤسسات الصحفية أبرزها المصري اليوم.[42]

ب. أعضاء النقابة، ذوي المناصب القيادية في الجرائد: عن طريق قيام مجلس النقابة بإحالة أعضاء النقابة، ذوي المناصب القيادية في الجرائد، والمسئولين عن فصل الصحفيين إلى التحقيق داخل النقابة بسبب ممارستهم التعسفية في حق الصحفيين وفصلهم عن العمل، ووصلت عدد الإحالات إلى نحو 10 إحالات خلال عام 2016، حين أحالت النقابة عشرة رؤساء مجالس إدارة ورؤساء تحرير إلى التحقيق من صحف وإصدارات كل من (الأهرام والأخبار والمصري اليوم والجمهورية، والعالم اليوم، والوفد، والمصري اليوم والشروق والتحرير) كما أصدر المجلس في فبراير من العام الحالي 2020، قرارًا بشطب كلًا من أسامة خليل، الناشر بجريدة التحرير، وكذلك عماد الدين أديب، مالك جريدة العالم اليوم، من جداول النقابة، لقيامهما بفصل عشرات الصحفيين تعسفيًا، والامتناع عن صرف مرتبات بعضهم لما يزيد عن ستة أشهر.[43]

42- المصدر السابق ذاته

43- المصدر السابق ذاته

انظر أيضًا

خاتمة

برز استخدام "الفصل التعسفي" كأحد السياسات التي تلجأ إليها إدارات المؤسسات الصحفية للتخلص من الأزمات الاقتصادية والالتزامات المالية التي تثقل كاهلها، كما استخدمت المؤسسات الفصل التعسفي كوسيلة مبتكرة للتخلص من الصحفيين الذين يتعدون "الخطوط الحمراء"، حيث تعرض عدد من الصحفيين للفصل التعسفي على خلفية آرائهم الشخصية فيما يخص قضايا حرية التعبير في المجتمع المصري.

ولقد ظهرت حوادث الفصل التعسفي بين الصحفيين في بداية الألفية الجديدة، عبر عدد من الأزمات مرت بها الصحف الحزبية، ولكنها سرعان ما انتشرت بين المؤسسات الخاصة، وطالت الصحف القومية على استحياء، ولقد كانت المؤسسات الصحفية الخاصة، الأبرز والأكثر استخدامًا لهذه السياسة، وعرضت العشرات من الصحفيين إلى التشريد ونقلت العشرات منهم إلى صفوف العاطلين.

ويُعتبر عام 2014، هو البداية الحقيقية لمسلسل طويل من حلقات غير منتهية لحوادث الفصل التعسفي بشكل جماعي ولأسباب واهية، وأصبح هذا الانتهاك أحد الأنماط المتكررة التي تتبعها شتى المؤسسات الصحفية للتخلص من الأعباء الاقتصادية والأزمات المالية التي تعاني منها؛ وهو ما لفت نظر الجهات المعنية وعلى رأسها نقابة الصحفيين، التي أعلنت في يونيو من العام 2015، عن دعوة ليوم احتجاجي واضراب جزئي بالمؤسسات الصحفية يوم 10 يونيو احتجاجا على ظاهرة الفصل التعسفي، وتراجع الأجور وعلاقات العمل بالمؤسسات.

وعلى جانب آخر؛ تتعامل نقابة الصحفيين مع حوادث الفصل التعسفي بسياسات ثابتة تدريجية محاولة استيعاب الأزمات، بداية من التضامن وتوفير الدعم الإعلامي، وتقديم الدعم القانوني عبر محامي النقابة، واستخدام سياسة التفاوض مع ممثلي الجريدة عبر ترتيب اللقاءات، وعقد المفاوضات لانتزاع أكبر قدر من حقوق الصحفيين والوصول إلى تسوية مرضية، كذلك محاولاتها في إصدار قرارات إدارية للتقليل من انتشار حوادث الفصل التعسفي، نهاية بتواصلها مع عدد من المؤسسات الحكومية لتوفير الإعانات المالية، أو لإعادة إدماج الصحفيين المتعطلين في سوق العمل مرة أخرى عبر بوابة المؤسسات الحكومية.

ولكن عند تقييم أداء النقابة، نجد أن سياسات النقابة غير فعالة بشكل كبير، وهو ما انعكس على تكرار حالات الفصل التعسفي في أكثر من مؤسسة في توقيتات زمنية متقاربة ومختلفة، بالتوازي مع تكرار عدم امتثال مجالس إدارات الجرائد لحلول النقابة، وتعمد عدم حضور اللقاءات التفاوضية والتحقيقات داخل النقابة في أكثر من حالة، إضافة إلى تكرار الاتهامات لنقابة الصحفيين بالتخلي عن غير المُقيدين في جداول النقابة، واقتصار دعمها على المُقيدين فقط، في ظل استمرار أزمة القيد داخل النقابة.

وفي هذا الصدد؛ وفي ظل الصورة العامة التي يتعرض فيها الصحفيون إلى الكثير من المتاعب للحصول على المعلومة، والوصول إلى الحقيقة، يُعتبر إنهاء عمله بهذا الشكل التعسفي والمهين غير مقبول ويستوجب تدخلات حقيقة تبحث في هذه الأزمات بحثًا دقيقًا في محاولة لإيجاد حلول حقيقية وموضوعية، تقضي على هذه الإشكالية من الجذور.

ومن ثم تقدم مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام عددًا من التوصيات، في سبيل محاولة الوصول إلى حل لأزمة الفصل التعسفي، وحماية الصحفيين وضمان حقوقهم، تتلخص في الآتي:
1- تفعيل دور نقابة الصحفيين - بشكل قوي- لحماية الصحفيين من الفصل التعسفي وفقًا لما ورد بقانون نقابة الصحفيين.

2- اهتمام نقابة الصحفيين بإجراء مراسلات وإحصائيات دورية بالصحفيين المتدربين والعاملين في المؤسسات، والتأكد من وجود عقود عمل ثلاثية.

3- تعديل تعريف الصحفي في قانون نقابة الصحفيين رقم 76 لسنة 1970، ليعترف بالصحفيين المتدربين في المؤسسات والصحفيين الفري لانس بشكل رسمي.

4- تعديل قانون نقابة الصحفيين بما يتيح لنقابة الصحفيين فرض عقوبات وغرامات مالية على المؤسسات الصحفية في حالة فصل صحفي تعسفيًا وبدون مبرر قانوني.

5- تعديل قانون العمل بما يضمن حقوق العمال وحمايتهم من بطش المؤسسات العاملين بها، وضمان حقوقهم حال فصلهم تعسفيًا.

6- التزام المؤسسات الصحفية بما يكفل حرية الرأي والتعبير للصحفيين وفقًا لما ورد بالدستور والقانون وعدم جواز فصلهم وفقًا لعرض آرائهم الشخصية.

7- يجب العمل على وجود عدالة ناجزة في القضايا العمالية، ومن إجراءات ذلك؛ أن يتم تحديد مواعيد مُعينة لا يزيد عنها الخبير فى بحث الدعاوى العمالية؛ بحيث لا يزيد ذلك على ستة أشهر، مع ضرورة وضع رقابة من السلطة القضائية على أعمال السادة الخبراء، واتخاذ التدابير من سن التشريعات والقوانين لحل أزمة بطء إجراءات التقاضي وإطالة أمد الفصل في القضايا.

8- يجب على نقابة الصحفيين أن تقوم بتطبيق العقوبات الرادعة والقرارات العقابية الحاسمة بحق المؤسسات الصحفية التي تنتهك حقوق الصحفيين الاقتصادية والاجتماعية، وذلك طبقًا لما خوله لها قانون نقابة الصحفيين، ومن أهمها: إيقاف القيد من المؤسسات الصحفية التي تنتهك حقوق الصحفيين، وقيام مجلس النقابة بإحالة أعضاء النقابة، ذوي المناصب القيادية في الجرائد، والمسئولين عن فصل الصحفيين إلى التحقيق داخل النقابة بسبب ممارستهم التعسفية في حق الصحفيين وفصلهم عن العمل.